

(٤٤)

مسألة عدم تخطئة العامل بخبر الواحد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مسألة

[عدم تخطئة العامل بخبر الواحد]

فقال : كيف تنكرون أن يكون ارسال ^١ أخبار الاحاد في الاحكام الشرعية مما قامت الحجة بالعمل به فضلا حتى أن الامامية يختلفون فيما بينهم في أحكام شرعية معروفة .

ويستمسك كل فريق منهم الى اخبار الاحاد في المذهب ولا يرجع ^٢ كل فريق [من] موالاته الفريق الآخر وان خالفه، ولا يحكم بكفره وتضليله، وهذا يقتضي أنه انما لم يرجع عن موالاته، لانه استند فيما يذهب اليه الى ما هو حجة .

الجواب :

ان أخبار الاحاد مما لم تقم دلالة شرعية على وجوب العمل بالاقل ^٣ ، ولا

(١) ظ : اعمال .

(٢) خ ل : يخرج .

(٣) كذا .

القطع العذر بذالك ، واذا كان خبر الواحد لا يوجب عملاً ، فانما يقتضي اذا كان راويه على غايصة العدالة ظناً ، فالتجوز لكونه كاذباً ثابت ، فالعمل بقوله يقتضي الاقدام على ما يعلم قبحه .

فأما الاستدلال على أن الحجة ثابتة بقبول أخبار الاحاد ، بأن لانكفر من خالفنا في بعض الاحكام الشرعية من الامامية ولا يخرج عن موالاته ، فلا شبهة في بعده ، لانا لانكفر ولا نرجع عن موالاته من خالف من أصحابنا في بعض الشرعيات ، وان استند في ذلك المذهب الى التقليد ، أو يرجع فيه الى شبهة معلومة بطلانها .

ولم يدل عدولنا عن تكفيره وتمسكنا بموالاته على أن التقليد الذي تمسك به واعتمد في مذهبه ذلك عليه حق وأن فيه الحجة ، فكذلك مآل السائل .
وبعد : فلو كنا انما عدلنا عن تكفيره وأقمنا على موالاته من حيث استند من أخبار الاحاد الى ما قامت الحجة في الشريعة ، لكننا لانخطئه ولانأمره بالرجوع عما ذهب اليه ، لان من عول في مذهب على ما فيه الحجة ولا يشتمل عليه .
ونحن نحطىء من أصحابنا من خالفنا فيما قامت الادلة الصحيحة عليه من الاحكام الشرعية ، ومايره^٢ بالرجوع الى الحق وقول ما هو عليه .

وانما لانضيف الى هذه التخطئة التكفير والرجوع عن الموالاته ، وليس كل مخطيء كافراً وغيره^٣ مسلم ، وان الحق^٤ من أصحابنا في الاحكام الشرعية انما عول فيما ذهب اليه ، ومن عدل على^٥ خبر الواحد وهو لا يوجب علماً كيف

(١) خ ل : عنه .

(٢) ظ : ونأمره .

(٣) ظ : وغير .

(٤) خ ل : المحق .

(٥) في الهامش : عول عن .

يكون عالماً قاطعاً وما بقي ما يحتاج اليه في هذا الكلام ، الا أن يبين من أي وجه لم نكفر من خالفنا في بعض الشرعيات من أصحابنا مع العلم بأنه مبطل . والوجه في ذلك : ان التكفير يقتضي تعلق الاحكام الشرعية ، كنفي الموالاة والتوارث والتناكح وما جرى مجرى ذلك .

وهذا انما يعلم بالدلة القاطعة ، وقد قامت الدلالة واجتمعت الفرقة المحقة على كفر من خالفها في الاصول ، كالتوحيد والعدل والنبوة والامامة . فأما خلاف بعض أصحابنا لبعض في فروع الشرعيات ، فمما لم يقيم دليل على كفر المخطيء ، ولو كان كفراً لقامت الدلالة على ذلك من حاله ، وكونه معصية وذنباً لا يوجب عندنا الرجوع عن الموالاة ، كما نقول ذلك في كل معصية ليست بكفر .

فان قيل : فلو خالف بعض أصحابكم في مسح الرجلين وذهب الى غسلهما وفي أن الطلاق الثلاث يقع جميعه ، كنتم تجتمعون على موالاته . قلنا : هذا مما لا يجوز أن يخالف فيه امامي ، لان هذه الاحكام وما أشبهها معلوم ضرورة أنه مذهب الائمة ، وعليه اجماع الفرقة المحقة ، فلا يخالف فيها من وافق في أصول الامامة ، وانما يخالف فيها من يخالف في الاصول الامامية ومن خالف في أصولهم كفر بذلك .

فان قيل : أفلستم تكفرون مخالفكم من خالف في صغير فروع الشرعيات وكبيرها ، فكيف تكفر المخالف بما لا تكفر به الموافق . قلنا : نحن لانكفر مخالفاً اذا خالف في فرع لو خالف فيه موافق من أصحابنا لم نكفره ، وانما نكفر المخالف في ذلك الفرع بما ذهب اليه المذاهب التي تقتضي تكفيره .

مثال ذلك : ان من خالف من أصحابنا وقال : ان ولد الحر من المملوكة

مملوك ، اذا لم يشرك لم يكن بذلك كافراً ، وكان هذا القول باطلا .
وكذلك المخالف لنا في الاصول اذا خالف هذه المسألة وقال : ان الولد
مملوك وهذا مذهبكم ، لا يكون به-هذا القول بعينه كافراً ، وانما نكفّره في الجملة
بما خالف فيه مما يقتضي الادلة أن يكون كافراً .